Document: EB 2015/114/R.2/Add.1
Agenda: 3
Date: 12 March 2015
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تعليقات مكتب التقييم المستقل في الصندوق على سياسة تمويل المِنح

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Oscar A. Garcia
مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق
رقم الهاتف:2274 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: o.garcia@ifad.org

Fabrizio Felloni
موظف التقييم الرئيسي
رقم الهاتف:2361 5459 06 39+
البريد الإلكتروني:f.felloni@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف:2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني:gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الرابعة عشرة بعد المائة
روما، 22–23 أبريل/نيسان 2015

للاستعراض

تعليقات مكتب التقييم المستقل في الصندوق على سياسة تمويل المِنح

1- **الخلفية**. انتهى مكتب التقييم المستقل في الصندوق في عام 2014 من إجراء تقييم على مستوى المؤسسة تناول فيه سياسة تمويل المِنح. ووفقاً لسياسة التقييم في الصندوق (2011) أعد مكتب التقييم المستقل تعليقات على سياسة المِنح الجديدة لعرضها على لجنة التقييم والمجلس التنفيذي للنظر فيها.

2- وتهدف هذه التعليقات إلى ما يلي: (1) تقييم مدى تعميم الدروس الرئيسية المستفادة والتوصيات المنبثقة عن التقييم المؤسسي للمِنح وعمليات التقييم الأخرى التي أجراها مكتب التقييم المستقل بشأن أنشطة المِنح في الصندوق، مثل تقييمات البرامج القطرية، في سياسة المِنح الجديدة؛ (2) تسليط الضوء على المسائل العامة التي تستحق المزيد من التفكير عند وضع اللمسات الأخيرة على السياسة وعند تنفيذها.

3- **الملاحظة العامة**. يرحِّب مكتب التقييم المستقل بسياسة المِنح الجديدة التي تُمثِّل وثيقة واضحة ومحكمة. وسوف تساعد هذه السياسة المنظمة على تعزيز أنشطتها المتصلة بالمِنح التي تشكِّل أداة حاسمة لتكميل العمليات المموَّلة بقروض الصندوق والأنشطة غير الإقراضية (إدارة المعرفة، وحوار السياسات، وبناء الشراكات) في تعزيز زراعة الحيازات الصغيرة المستدامة والشاملة والتحويل الريفي.

4- ويرى مكتب التقييم المستقل، بصفة خاصة، سمات إيجابية في زيادة الاهتمام بالتنفيذ والإشراف والتعلم وإدارة المعرفة؛ وإدخال عملية تنافسية في اختيار الجهات المتلقية للمِنح؛ وتوضيح مدة المِنح؛ وإدراج إدارة المخاطر؛ والعمل على تقليص عدد المِنح كوسيلة لتخفيض تكاليف المعاملات الإجمالية. وبالمثل، فإن تحديد مبادئ الإدارة الكفوءة للمِنح (في القسم الخامس من الوثيقة) وإدراج إطار للنتائج ومؤشرات للأداء هام لتتبع التقدم المحرز وتحسين إدارة برنامج المِنح.

5- **مجالات التفكير**. فيما يلي بعض المجالات التي تستحق البحث من الآن فصاعداً.

6- **اتساق السياسات**. تمثِّل سياسة المِنح الجديدة إضافة هامة لمجموعة سياسات الصندوق واستراتيجياته الموجودة أصلا، إذ تشكِّل إطاراً واسعاً وتوفِّر توجيهاً للموظفين في تنفيذ أنشطة المِنح على المستويات العالمية/الإقليمية والقطرية. غير أن هناك سياسات واستراتيجيات مترابطة أخرى (مثل الاستراتيجية المتعلقة بالقطاع الخاص، واستراتيجية الشراكة، واستراتيجية إدارة المعرفة، واستراتيجية الإشراف) تُعزِّز سياسة المِنح. ومن المفيد أن يشمل النص النهائي لسياسة المِنح قسماً يحدِّد الطريقة التي تساهم بها في تعزيز الاتساق بين السياسات في الصندوق وتهيئ بها علاقات تآزر مع السياسات الأخرى في المنظمة. وسوف يكفل ذلك عدم حدوث أي تضارب في توجيهات السياسات الأوسع (خاصة ما يتعلق منها بالمِنح) المقدَّمة إلى الموظفين، وإسهام هذه السياسات إسهاماً شاملاً في تحقيق مهمة الصندوق المتمثلة في تحسين الأمن الغذائي وسُبل كسب العيش في المناطق الريفية.

7- **تخصيص الموارد حسب نوع المِنحة**. تشير السياسة إلى أن توزيع الموارد بين المِنح العالمية والإقليمية والمِنح القطرية المخصوصة سيبقى على حاله دون تغيير عند مستوى 5 في المائة و1.5 في المائة على التوالي. ويلاحظ مكتب التقييم المستقل قيمة نافذة المِنح العالمية والإقليمية لمبادرات من قَبيل تمويل البحوث الزراعية باعتبارها منفعة عامة عالمية وذلك من خلال مراكز البحوث الدولية. ويتسم ذلك أيضاً بأهميته في

ضمان وصول المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة إلى التكنولوجيات الذكية مناخياً من أجل تحقيق تنمية مستدامة.

8- وخلصت في الوقت نفسه التقييمات المستقلة إلى أن المِنح القطرية المخصوصة توفِّر دعماً بالغ الأهمية للأنشطة الممولة بقروض الصندوق والأنشطة غير الإقراضية على المستوى القطري. ووفقاً لهذه التقييمات، تحقق المِنح القطرية المخصوصة أثراً فورياً ومباشراً على البرامج القطرية من حيث الحد من الفقر. ولذلك يشجِّع مكتب التقييم المستقل إدارة الصندوق على زيادة نسبة المِنح القطرية المخصوصة. وسوف يتطلب ذلك تخفيضاً متناسباً في حصة الموارد المخصصة للمِنح العالمية والإقليمية (من أجل الإبقاء على برنامج المِنح عند مستوى 6.5 في المائة من البرنامج السنوي المتوقع للقروض والمِنح).

9- وأخيراً، تشير الوثيقة في الفقرة الفرعية (4) من الفقرة 13 إلى أنه سيجري تسليط الضوء على الصلات بين المِنح العالمية والإقليمية والبرامج القطرية في مقترحات المِنح. وسيكون من المفيد لو أن السياسة استفاضت أكثر في تناول التدابير التي ستتخذ لضمان استفادة البرامج القطرية للصندوق من المِنح العالمية والإقليمية ذات الصلة، مع ملاحظة أن هذه المِنح قد لا ترتبط في بعض الحالات ارتباطاً مباشراً وأنه ليس من السهل تحديد تلك الصلات.

10- **قياس النتائج والتعلم**. تعترف السياسة الجديدة اعترافاً واضحاً بالحاجة إلى قياس النتائج وتعميم الدروس المستفادة من أنشطة المِنح. وتدعو السياسة، في قسم مخصَّص لهذا الموضع (القسم السادس) إلى صياغة خطط للتنفيذ والإشراف، وإدراج إطار منطقي في كل مِنحة.

11- ويمكن زيادة تعزيز الوثيقة عن طريق دمج نظرية بشأن التغيير للمساعدة على تحسين إطار النتائج. وفي هذا الصدد، بينما يلاحظ مكتب التقييم المستقل أن خطوط الأساس والمؤشرات المستهدفة في إطار نتائج السياسة ستكون محدَّدة في الخطة المتوسطة الأجل المقبلة، من المفيد أن يحدِّد إطار النتائج "نتائج متوقعة" تساهم في تحقيق الأهداف الأربعة لسياسة المِنح (الفقرة 8) والتمييز بين مؤشرات الأداء على مستوى المخرجات وعلى مستوى النواتج.

12- ويمكن أيضاً للسياسة أن تشترط على جميع الجهات المتلقية للمِنح تقديم تقارير عن إنجاز المِنح في غضون فترات زمنية محدَّدة. ومن المفيد بنفس القدر إدراج أحكام تقضي بإجراء تقييم شامل لسياسة المِنح في وقت مناسب (على سبيل المثال بعد خمس سنوات من موافقة المجلس على السياسة). ومن المفيد تحديد مدة زمنية تغطيها السياسة.

13- **تحديد تكاليف السياسة**. خلص الكثير من التقييمات التي أجراها مكتب التقييم المستقل إلى أن الأهداف الهامة لسياسة المِنح في الصندوق لم تتحقق بسبب عدم تخصيص موارد بشرية وإدارية كافية. وعلى سبيل المثال، أشارت تقييمات البرامج القطرية إلى أن الموارد المحدودة نسبياً المخصصة للأنشطة غير الإقراضية قيَّدت الإنجازات في هذا المجال. وضماناً لتحقيق أهداف السياسة في الوقت المناسب، ينبغي تقديم ما يشير إلى تكاليف تنفيذ سياسة المِنح، على أساس افتراضات مقبولة، كي تُدرج بوضوح في الميزانية الإدارية السنوية للصندوق. وبالرغم من صعوبة ذلك فإن تحديد تكاليف السياسات الأساسية للمنظمة، مثل سياسة المِنح، يقلص المخاطر ويعزِّز فرص النجاح في تحقيق النواتج.

14- **هيكل السياسة.** يُمثِّل إدراج الملحق الثاني المتعلق بالاستنتاجات الرئيسية المنبثقة عن التقييم المؤسسي لسياسة المِنح إضافة طيبة تُعزِّز الشفافية وتوضح الجهود التي تبذلها إدارة الصندوق لإثراء السياسة الجديدة بالنتائج السابقة والدروس المستفادة. وعلى نفس المنوال، من الموصى به أن تدرج في جميع سياسات واستراتيجيات المنظمة المقبلة التي يسبقها تقييم ذي صلة من مكتب التقييم المستقل توصيات مكتب التقييم إلى جانب رد إدارة الصندوق عليها كملاحق مرفقة بمقترح السياسة الجديدة. ويتفق ذلك مع قرار المجلس التنفيذي بإدراج الاتفاقات عند نقطة الإنجاز من عمليات تقييم البرامج القطرية (إن وجدت) في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة عند عرضها على المجلس.